

**أهمية حاضنات الأعمال الجامعية في دعم ومرافقة المؤسسات المقاولاتية والناشئة
-مع الإشارة الى واقع الجزائر-**

**The importance of university incubators in supporting
and accompanying entrepreneurial businesses and startups -
In reference to the Algerian reality-**

الأستاذة: مزيان أمينة استاذة محاضرة قسم أ جامعة محمد بوقرة بومرداس

am.meziane@univ-boumerdes.dz

الأستاذة: هبري نصيرة أستاذة محاضرة قسم أ جامعة محمد بوقرة بومرداس

hebrinassira@gmail.com

Date de soumission : 01-11-2021

Date d'acceptation : 07-01-2022

الملخص:

تهدف هذه المداخلة لمحاولة إبراز دور الحاضنات الجامعية في دعم ومرافقة المقاولاتية والمؤسسات الناشئة تحديدا مع الإشارة إلى واقع الحال في الجزائر. في هذا الصدد نطرح ورقتنا البحثية هذه في ثلاث محاور جوهرية أين نشرح في المحور الأول حاجة المؤسسات المقاولاتية للدعم والمرافقة ثم نستعرض خلال المحور الثاني كيف برزت الحاضنات الجامعية كهيكل لدعم ومرافقة المؤسسات المقاولاتية وأخيرا في المحور الثالث نتطرق إلى الحاضنات الجامعية في الجزائر: الأمل الجديد لترقية المقاولاتية والمؤسسات الناشئة. حسب طبيعة البحث

استخدمنا المنهج الوصفي لإبراز مختلف المفاهيم وشرح العلاقة فيما بينها لتتوصل في الأخير إلى مجموعة من النتائج أبرزها تأخر الجزائر في قطاع حاضنات الأعمال عموما والجامعية خصوصا رغم كونها أحد عوامل نجاح المقاولاتية الأمر الذي يدفعنا إلى التوصية بضرورة عصرنة أجهزة الدعم والمرافقة بما فيها الحاضنات الجامعية وتوجيهها نحو التخصص حسب القطاعات الاقتصادية وفئات المقاولين، الخدمات المقدمة، وشروطها وهذا من أجل أداء أفضل ومرافقة أشمل وإعطاء مزيد من الاختيارات لكافة حاملي الأفكار والمشاريع.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال، الحاضنات الجامعية (الأكاديمية)، المقاولاتية (ريادة الأعمال)، الدعم والمرافقة، الجزائر.

تصنيف جال: M13

Abstract:

The purpose of this intervention is to highlight the role of university incubators in supporting and accompaniment entrepreneurship and startups, specifically , regarding to the reality in Algeria . In this regard, we present this work in three fundamental axis. In the first axis we explained the need of entrepreneurial companies to support and accompaniment, then, in the second axis we reviewed on how university incubators emerged as a mechanism to support entrepreneurial companies. Finally, in the third axis we address the university incubators in Algeria : the New Hope to promote entrepreneurship and startups. Depending on the nature of our research a descriptive approach was used to emphasize on the different notions and explaining the relationship between them, eventually we reached a set of results most notably algeria's delay in the business incubator sector in general and university in particular.

Although it is one of the success factors of entrepreneurship which leads to recommend to modernize the support and the accompaniment devices including university incubators and direct them towards specialization according to the economic sector, entrepreneurs categories , the services provided and their conditions . All this help for a better performance, and a complete reinforcement as well as providing more choices for all ideas and projects holders.

Keywords: Buisness incubators, University incubators (academic), entrepreneurship, support and accompaniment , Algeria.

JEL classification : M13

مقدمة

أضحى مجال دعم و مرافقة المشاريع المقاوالتية جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية الوطنية بفضل النتائج الايجابية لمختلف آليات و أشكال الدعم و المرافقة خاصة فيما يتعلق بتطور عدد المؤسسات المستحدثة. حيث تعتبر المقاوالتية الاتجاه الأساسي لدعم التنمية الاقتصادي أين امتد اهتمام السلطات العمومية اليوم بشكل خاص إلى المؤسسات الناشئة فبعد أن كانت السلطات العمومية هي المقاول الرئيسي والفاعل المسيطر على النشاط الاقتصادي، تخلت الدولة عن هذا الدور شيئاً فشيئاً و اهتمت بكونها عامل مرافق و منظم للاقتصاد الوطني.

في ظل بيئة أعمال تتسم بالعديد من الصعوبات والنقائص، برزت حاضنات الأعمال في الجزائر كآلية لدعم ومرافقة استحداث وإنجاح المؤسسات الناشئة على غرار جميع الدول. لكن نظراً لارتباط المؤسسات الناشئة بالأفكار

الإبداعية التي تركز على قطاع التكنولوجيا الحديثة، ظهرت الجامعة كطرف أساسي في النظام البيئي للمؤسسات الناشئة من خلال حاضنة الأعمال الجامعية (الأكاديمية) التي تخصص في تامين نتائج البحوث العلمية ودعم ومرافقة مراحل تحويلها إلى منتجات قابلة للتسويق. فالجزائر تحاول استدراك تأخرها في مجال المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال من خلال التركيز على الحاضنات الجامعية ذات التوجه التكنولوجي.

من هذا المنطلق، ارتأينا أن نبحت في مداخلتنا هذه الإشكالية التالية:

ما هو دور الحاضنات الجامعية (الأكاديمية) في دعم ومرافقة المقاولاتية والمؤسسات الناشئة على وجه الخصوص، وما واقع ذلك في الجزائر؟
لبحث هذه الإشكالية نقترح الفرضية التالية:

تؤدي الحاضنات الجامعية دورا أساسيا في تطوير المقاولاتية لاسيما المؤسسات الناشئة باعتبارها داعم لمسار تحويل الأفكار الابداعية الى منتجات قابلة للتسويق من خلال استحداث مؤسسات ويعد هذا النوع من الحاضنات في بداياته في الجزائر.

يكتسي هذا الموضوع أهمية بارزة تتعلق بأهمية حاضنات الأعمال عموما والحاضنات الجامعية على وجه التحديد كلبنة أساسية في كل المجتمعات لما يمكنها أن توفر كل عوامل ومقومات النجاح ومن جانب آخر تبرز أهمية المقاولاتية لاسيما المؤسسات الناشئة كقطاع اقتصادي محرك للتنمية الاقتصادية.

على ضوء أهمية الموضوع نهدف من خلال بحثنا إلى:

- توضيح مفهوم المقاولاتية وإظهار علاقته بمفهوم المؤسسات الناشئة؛
- شرح مختلف آليات دعم ومرافقة المقاولاتية؛
- التطرق إلى مفهوم الحاضنات وأهميتها وبالتحديد الحاضنات الجامعية؛
- عرض واقع وخصائص أجهزة دعم ومرافقة المقاولاتية في الجزائر؛
- تشخيص واقع حال الحاضنات في الجزائر بما فيها الحاضنات الجامعية؛
- تقديم عدة توصيات من شأنها المساهمة في ترقية دور الحاضنات الجامعية في دعم ومرافقة المقاولاتية والمؤسسات الناشئة بالجزائر.

من أجل تحقيق هذه الأهداف اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي لإبراز مختلف المفاهيم وشرح العلاقة فيما بينها وهذا في مختلف محاور البحث التي سنقسمها إلى ثلاث محاور أساسية: سنشرح في المحور الأول حاجة المؤسسات المقاولاتية للدعم والمرافقة ثم سنستعرض خلال المحور الثاني كيف برزت الحاضنات الجامعية كهيكل لدعم ومرافقة المؤسسات المقاولاتية وأخيرا في المحور الثالث سنتطرق إلى الحاضنات الجامعية في الجزائر: الأمل الجديد لترقية المقاولاتية والمؤسسات الناشئة.

أولا: حاجة المؤسسات المقاولاتية للدعم والمرافقة

تعتبر المقاولاتية بمختلف أشكالها كمؤسسات مصغرة، ناشئة، المناولة من الباطن... الخ كمحرك للتنمية الاقتصادية لأي بلد باعتبار أهميتها في خلق الثروة، مناصب العمل، الابداع، التنمية المحلية ونقل التكنولوجيا. هذه الأهمية لا يمكن تحقيقها إلا في ظل بيئة أعمال ملائمة ومشجعة.

1. ماهية المقاولاتية:

رغم أن ظاهرة المقاولاتية (ريادة الأعمال) ليست بجديدة لكن الاهتمام بها وخاصة في الجزائر قد تزايد بشكل كبير في الآونة الأخيرة لاسيما في شكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة.

1.1 تعريف المقاولاتية: يعتبر (Cantillon R.) أول من استخدم مصطلح المقاولاتية عام 1734 و (Say J.B.) في بداية القرن 19 وركزا على تحديد مفهوم المقاول (الريادي) للتعبير عن الأفراد الذين لديهم استعداد لتأسيس مشروع جديد أو مؤسسة مع تقبل كامل المسؤولية لنتائجها غير المؤكدة. بعد ذلك، ركز الباحث (Scumpeter, 1950) على بعد الإبداع والإبتكار باعتبار المقاول ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى إبتكار ناجح (الباجوري، 2017، صفحة 6).

من جانبه، يركز (Haward Stevenson) على تحديد مفهوم المقاولاتية كـ"مصطلح يغطي التعرّف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتحسينها" (Tounes, 2003, p. 28) ويشير في نفس السياق الحسيني بأن المقاولاتية هي " ذلك النشاط الذي ينص على إنشاء مشروع أعمال جديد، يقدم فعالية اقتصادية مضافة، كما تعني عملية إدارة الموارد بكفاءة و أهلية متميزة لتقديم شيء جديد أو ابتكار نشاط اقتصادي و إداري جديد، لذلك، فإنها تنصب على تقديم كل ما هو جديد و متميز، كتقديم منتج جديد، أو اعتماد اطر و سياقات متطورة لانجاز الأعمال الإدارية" (الحسيني، 2006 ، صفحة 45).

2.1 أشكال المقاولاتية: تعبر المقاولاتية عن كل نشاط إنشاء مشروع أعمال جديد، يقدم فعالية اقتصادية مضافة قد يكون في أشكال مختلفة ارتأينا أن نقسمها وفق المعايير التالية:

1.2.1 حسب طبيعة تأسيس المنظمة: يمكن أن تكون المؤسسة المقاولاتية قد انشأت لأول مرة من العدم (*création ex-nihilo*) وهذا دون الاستناد على أي بنية سابقة؛ أو شراء مؤسسة قائمة من أجل ضمان استمراريتها أو إعادة بعث نشاطها، أو المقاولاتية الداخلية Intrapreneuriat أو ما يعرف بريادة الأعمال التنظيمية وكذا الافراق essaimage عندما يتم إنشاء المؤسسة من طرف أحد العمال بمساعدة مؤسسته الأم؛ أخيرا المقاولاتية الخارجية Externalisation: كالمؤسسات التي تنشأ في إطار عقود الامتياز (*franchise*) أو المقاولاتية من الباطن (*la sous-traitence*).

1.2.2 حسب الهدف من الإنشاء: يمكن أن نقسمها إلى مؤسسات ربحية و مؤسسات غير ربحية و هي مؤسسات تهدف إلى التكافل و التضامن بين أفراد المجتمع خاصة الفئات الهشة و هو ما يعرف بالمقاولاتية الاجتماعية.

1.2.3 حسب طبيعة المقاول: نتحدث حسب هذا المعيار عن مقاولات نسائية، مقاولات عائلية، مقاولات شبانية، مقاولات جماعية... الخ.

1.2.4 حسب حجم المؤسسة: يمكن أن نميز بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المؤسسات المصغرة و العمل الحر.

1.2.5 حسب درجة الإبداع: وفق هذا المعيار، يمكن تمييز عدة أشكال من المؤسسات انطلاقاً من المؤسسات التقليدية التي تفتقر إلى الإبداع و الابتكار وصولاً إلى المؤسسات الناشئة ذات التكنولوجيات المتطورة.

يعتبر العنصرين الأخيرين أهم المعايير لتحديد الأشكال المقاولاتية الأكثر شيوعاً وهما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الم الص الم) والمؤسسات الناشئة. ولعل الم الص الم هي الأكثر شيوعاً بفضل ما تتميز به من مرونة في هيكلتها و تسييرها في حين المؤسسات الناشئة هي عادة "كل مؤسسة شابة وديناميكية مبنية على التكنولوجيا والابتكار والذي يحاول مؤسسها الاستفادة من تطوير منتج أو خدمة غير معروفة من أجل إنشاء أسواق جديدة" (بن فاضل و طافر، 2020، صفحة 200) فالتركيز على الإبداع والتكنولوجيا في المؤسسات الناشئة هو ما يمنحها فرص النمو المتسارع والأسواق المتنامية كما يؤكد (Paul Graham) أنها "تلك التي صممت لتنمو بسرعة ومهمتها خلق وتسويق تكنولوجيا جديدة" (Dahmani & Miloudi, 2020, p. 113). وعليه، نعتبر أن مفهوم المقاولاتية هو المفهوم الأشمل فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة ما هي إلا أشكال من أشكال المقاولاتية.

3.1 أهمية المقاولاتية: رغم أن هذه الأهمية ليست متماثلة في جميع المجتمعات إلا أن المؤسسات المقاولاتية الأكثر سيطرة على النسيج الاقتصادي لمختلف الدول سواء المتطورة أو النامية، منتشرة في كافة القطاعات الاقتصادية مما يجعلها مصدراً أساسياً لما يلي:

- امتصاص البطالة و خلق مناصب عمل جديدة؛

- خلق القيمة المضافة و الثروة مما يساهم في النمو الاقتصادي؛
- المساهمة في التنمية المحلية؛
- دعم النسيج الاقتصادي وتحقيق التكامل؛
- المساهمة في الابداع، الابتكار ونقل التكنولوجيا؛

من جانب آخر، يعتبر المقاول الفاعل الأساسي في الظاهرة لما يتميز به من صفات و سمات شخصية خاصة الحاجة إلى الانجاز، المخاطرة، المبادرة و الابتكار و كذا بفضل مهاراته المختلفة سواء كانت مهارات إدارية، اجتماعية، شخصية أو مقاولاتية و هذا مهما كانت دوافعه للاتجاه نحو المقاولاتية ايجابية كانت أو سلبية.

رغم الدور الأساسي للمقاول و أهميته، إلا انه يكاد يكون مستحيلا في العصر الحالي أن ينجز مختلف نشاطاته دون وجود دعم و مرافقة يوفرها له محيطه فنجاح المقاولاتية وتحقيق أهميتها لا يكون إلا في ظل بيئة و مناخ أعمال مشجع و مساعد على تحرير المبادرات المقاولاتية وإنجاحها.

2. آليات الدعم والمرافقة كدعامة لنجاح المقاولاتية:

المقاولاتية (ريادة الأعمال) لا تعتمد فقط على صفات و مهارات المقاول و لكن أيضا على البيئة التي تحتضنه و تؤثر على جميع مراحل مساره. هنا، يمكن أن نتصور أن كل عناصر هذا المحيط نستطيع أن نجتمعها في إطار متناسق و متماسك من خلال هيئات الدعم و المرافقة التي عرفت تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة نظرا للحاجة المتزايدة لها في كل الدول.

1.2 صعوبات وقيود استحداث وتطور المؤسسات المقاولاتية: أصبح من النادر اليوم أن يقوم المقاول بإنشاء مؤسسته دون الحصول على أي شكل من أشكال الدعم و المرافقة بسبب عديد العقبات التي تواجهه بدء من تلك التي تثبط رغبته ونيته في التوجه نحو المقاولاتية وأخرى تحُد من فرص الابداع والابتكار وتلك التي تحُد من تجسيد المشاريع على أرض الواقع فنجد أهم الصعوبات أو عوامل فشل المؤسسات المقاولاتية مايلي:

1.2.2 غياب أو ضعف الثقافة وروح المقاولاتية: الثقافة المقاولاتية (أو الثقافة الريادية) هي مفهوم يدل على انتشار اتجاه اجتماعي ايجابي نحو المغامرة الشخصية التجارية ويساعد ويدعم النشاط الريادي (Asli & Elmanzani, 2015, p. 5) ، يدعو ويشجع على ممارسة المقاولاتية فكلما كانت الثقافة المقاولاتية سائدة كلما ظهر أفراد مقاولون أكثر. فضعف هذه الثقافة سيؤثر على حجم ونوعية النشاط المقاولاتي في بلد ما.

2.2.2 معوقات تسييرية: وهي نتيجة الافتقار إلى القدرة على التخطيط وصياغة وتنفيذ استراتيجيات مكيفة لبيئة الأعمال المحيطة وهذا ما يحتاج إلى مقاولين يتميزون بصفات وسمات شخصية ريادية مثل روح المبادرة، المخاطرة، المسؤولية، الإبداع وحل المشكلات تؤهلهم لاكتساب مهارات ريادية تشمل مهارات إدارية، اجتماعية، شخصية ومقاولاتية بحتة.

3.2.2 معوقات اقتصادية واجتماعية: تتعلق بمدى ملائمة مناخ الأعمال كالإجراءات الإدارية والنظام الضريبي؛ مدى توفر وتنوع مصادر التمويل وسهولة الحصول عليها بالحجم والوقت المناسب؛ وكذا مدى تعدد أجهزة الدعم والمرافقة ومدى فاعلية الخدمات التي تقدمها.

2.2 أهمية مجال دعم ومرافقة المؤسسات المقاولاتية: مفهوم الدعم لريادة الأعمال يشير إلى مجموعة أدوات المساعدة التي تتخذ أشكالاً متعددة تبعاً لهدف وتوقيت هذا الدعم وقد ظهر مفهوم دعم ومرافقة المقاولاتية في سنوات الخمسينات في الولايات المتحدة الأمريكية أين ظهرت التدابير الأولى حين اصدر قانون دستوري سنة 1953 يلزم الحكومة بمساعدة و حماية المؤسسات الصغيرة من اجل منافسة عادلة مع المؤسسات الكبرى و نتيجة لذلك تم تجسيد عدة برامج لتطوير كفاءة المؤسسات الصغيرة، و تقديم المعلومات و الإرشاد لها. ثم تطور هذا المجال في أوروبا بين سنوات السبعينات و الثمانينات. في الآونة الأخيرة، جميع البلدان اتجهت لتطوير مجال دعم و مرافقة المؤسسات المقاولاتية.

يمكن أن يأخذ الدعم أشكال متعددة حسب المصدر(الدولة، الهيئات المحلية، مرافقون خواص، منظمات دولية، منظمات غير حكومية...)، الطبيعة (قوانين، تكوين، تسيير، تمويل...)، مستوى التدخل، المدة، القطاع الذي نهتم به... الخ. مختلف هذه الآليات ستؤثر على قرارات، سلوكات، مهارات و دوافع الأفراد في المجتمع حتى يصبحوا مقاولين و الأهم مقاولين ناجحين.

غالباً ما يتم تقديم مجال الدعم والمرافقة باعتباره واحداً من عوامل نجاح إنشاء، متابعة و تطوير المؤسسات، فالبلدان التي تتمتع بأعلى كثافة مقاولاتية هي نفسها البلدان حيث تكون المرافقة أكثر تطوراً (CUZIN & FAYOLLE, 2006, p. 91) فهي تؤدي دوراً أساسياً في تسهيل وتسريع مسار إنشاء المؤسسة من خلال توفير عدة خدمات على غرار تقديم المعلومات، التوعية، التحفيز، التكوين، الإعداد، الإرشاد، التمويل والمشاركة،

إلى جانب الخدمات اللوجيستية وكذا تسهيل تواصل المقاول مع مختلف الشركاء والهيئات التي سيتعامل معها.

و بالتالي، أصبحت آليات الدعم والمرافقة كجزء من النهج التوجيهي لتجسيد أي مشروع نظرا لأثاره الايجابية على المقاول و الاقتصاد.

1.2.2 بالنسبة للاقتصاد: يرتبط مجال الدعم و المرافقة ارتباطا وثيقا بالسياسات الاقتصادية التي تهدف إلى التنمية من خلال الآليات والهيكل المختلفة و عليه، تظهر هذه الأهمية في المساهمة في زيادة عدد المؤسسات المنشأة؛ تخفيض معدل وفيات المؤسسات المنشأة و بالتالي رفع معدل نجاح المشروع؛ تطوير بعض القطاعات الاقتصادية عند توجيه الدعم إليها وتحقيق التنمية المحلية للمناطق التي تركز الدولة على توجيه الدعم إليها.

2.2.2 بالنسبة للمقاول: تظهر أهمية الدعم و المرافقة في مدى الاستجابة إلى احتياجات المقاول حيث تعمل هيئات الدعم و المرافقة دائما على التحقق من مدى مواءمة المشروع مع شخصية المقاول فيما يتعلق بمهاراته، خبرته، مدى دعم محيطه للمشروع و من جهة أخرى، أهمية المشروع بحد ذاته؛ تطوير رأس ماله الاجتماعي و إدماجه في شبكة علاقات مع الشركاء التجاريين و المالىين و مختلف الهيئات هذا إضافة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تذليل العقبات و المساعدة على حل المشاكل التي تظهر أثناء عملية الإنشاء.
- الحصول على التوجيه و الاستشارة الضرورية لاتخاذ قرارات صحيحة و بالتالي الرفع من حظوظ نجاحهم.

- الحصول على الخبرة التي تجنبهم أخطاء المبتدئين و بالتالي خفض نسب المخاطرة.
- الحصول على الوسائل والمعرفة والمهارات والصفات الريادية اللازمة لممارسة وظيفة ريادة الأعمال.
- تطوير إمكاناتهم، إدارتهم، والتواصل مع الشركاء الخارجيين مما سيسهل إطلاق نشاطهم واقعياً.
- وجود الدعم و المرافقة هو حافز كافي لتجسيد مشروع معين.
- الحصول على مختلف أشكال الدعم كالتحويل التي من شأنها تحقيق المشروع.
- الحصول على دفع و دعم معنوي هام لاستكمال المسار المقاولاتي.

3.2 آليات وأشكال دعم ومرافقة المؤسسات المقاولاتية: كانت آليات الدعم والمرافقة في البداية عبارة عن دعم مالي فقط من خلال منح القروض لإنشاء المؤسسات بهدف زيادة عدد المؤسسات المنشأة. بعد ذلك، و نتيجة لفشل العديد من هذه المؤسسات، ظهر شكل جديد من الدعم و المرافقة للبحث عن أسباب هذا الفشل أين ارتكزت المرافقة في هذه الفترة على آليات المتابعة التي أدت فيما بعد إلى تطوير برامج التكوين في مجال المقاولاتية، كيفية اختيار المشروع، صفات المقاول الناجح، إدارة المشاريع... الخ. مما أدى إلى تطور مختلف أشكال الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا. أما اليوم، التركيز منصب على مرافقة المشاريع الابتكارية و الإبداعية خاصة التكنولوجية منها. وعليه، يمكن أن نلخص أهم آليات وأشكال دعم ومرافقة المؤسسات المقاولاتية في العناصر التالية:

1.3.2 **الدعم المالي:** يعتبر الدعم المالي أول الأدوات المستخدمة لتعزيز نجاح مختلف مراحل المسار المقاوالاتي حيث، بدون هذا الدعم ستكون الأشكال الأخرى دون اثار كون التمويل هو العائق الأول لمباشرة الأعمال حيث يتطلب انشاء ونمو المؤسسات المقاوالاتية تمويلا معتبرا من مصادر متعددة لاسيما الحديثة منها عوض المصادر التقليدية كالقروض البنكية لارتفاع تكاليفها وتقييدها بوجود ضمانات عادة لا يملكها المقاول خاصة في البداية. يمكن أن نعدد الأشكال التالية:

- **التمويل غير المباشر:** من خلال إنشاء صناديق الضمان لتشجيع البنوك على المساهمة في تمويل و دعم المشاريع الريادية.
- **التمويل المباشر:** عادة على شكل قروض خارج النظام المصرفي كتلك التي تمنحها هيئات الدعم، الجمعيات و السلطات العمومية التي في الغالب لا تفرض ضمانات عينية أو شخصية أو فوائد.
- **التمويل من خلال فتح رأس المال للمستثمرين الخارجيين:** وتخص بشكل أكبر المؤسسات الناشئة. يتعلق الأمر خاصة بمصدرين للتمويل هما:
 - **رأس مال المخاطرة *capital-risque*** : يعتبر كدعم مالي على شكل مشاركة في حصص رأس مال المؤسسات الناشئة التي هي في مرحلة النمو و لكنها لم تدرج بعد في البورصة وهذا لفترة محددة وعلى مراحل مختلفة متوسطة وطويلة الأجل بالاضافة الى تقديم الدعم الفكري، صياغة الاستراتيجيات، رصد فرص الأعمال...الخ.
 - **ملائكة الأعمال *Business Angel*** : يستثمرون بنفس الطريقة السابقة لكن بصفتهم أشخاص طبيعيين مندرجين عادة في عالم الأعمال

ومن الأثرياء وغالبا ما يستثمرون بشكل فردي أو بالشراكة فيما بينهم في شكل جمعيات ويقومون بالاستثمار في الشركات الناشئة في مراحلها المبكرة وهذا لمساعدة المقاولين من خلال تسخير مواردهم المالية، خبراتهم، مهاراتهم و شبكة علاقاتهم لصالح المقاولين مما سيساعدهم على اكتساب الوقت، الجهد و التكاليف خلال إنشاء مؤسساتهم.

• التمويل الجماعي () **financement participatif**

(Crowdfunding)، والذي يعتبر وسيلة تمويل مستحدثة تستخدم الانترنت للتوسط بين المقاولين الباحثين عن التمويل والأفراد الراغبين في دعمهم استثماراتهم، وهذا عبر منصات منشأة خصيصا لجمع المبالغ المالية المنشودة مقابل حصولها على عمولة تتراوح عادة بين 5 و 10% من المبالغ المحصلة في حالة نجاحها في رصد المبلغ الكلي الذي طلبه المقاول خلال حملة جمع المبلغ التي تكون لفترة محددة سلفا، وإلا لن تأخذ المنصة أية عمولة (guide de l'association de jeune pousse, 2015, p. 61).

2.3.2 الدعم عن طريق التعليم و التكوين: تطوير المقاولاتية يحتاج إلى

مهارات، تقنيات و سلوكيات خاصة بالمقاول مما يجعل التعليم و التكوين من عناصر البنية الأساسية لآليات دعم المقاولاتية. يؤكد FAYOLLE أن تعليم المقاولاتية يستند إلى جميع أنشطة التوعية، التحفيز، التكوين و مرافقة الأفراد مما سيؤدي إلى تطويرهم من الناحية الثقافية و السلوكية أكثر منه من تطويرهم من ناحية المعرفة التي ستفيدهم في خلق مشروعاتهم (FAYOLLE & FILION, 2006, p. 228).

3.3.2 **الدعم عن طريق المرافقة:** إن إنشاء مؤسسة (أي الانتقال إلى الفعل) هو مسار طويل و معقد. من اجل ذلك، تؤدي المرافقة دورا أساسيا في تسهيل و تسريع مسار انشاء المؤسسات بتوفير عدة خدمات من خلال الإشراف و مساعدة المقاول في حل و تجاوز العقبات التي تظهر خلال مساره. يمكن تصور عدة أشكال للمرافقة، نركز على أكثرها انتشارا و هي:

• **الإرشاد: le mentorat** : يعرف هذا النوع من المرافقة انه إقامة علاقة دعم بين مقاول مبتدئ و مقاول خبير (المعلم) هذا الأخير سيسمح للأول بالتطور كشخص أكثر منه اكتساب التقنيات و هذا بالتركيز على التنفيذ. هذا الشكل من المرافقة يقدم مقارنة مرنة و أكثر شمولية باستهداف التطوير الذاتي و المهني من خلال تقديم الدعم النفسي، المساعدة على تطوير أفكار جديدة و على التكيف مع التغييرات و كذا توسيع شبكة علاقات الأعمال.

• **التدريب: le coaching** : يعتبر هذا الشكل كبديل عن التكوين و الاستشارة حيث يعرف على انه "مرافقة شخص انطلاقا من احتياجاته المهنية من اجل تطوير إمكانياته و مهاراته المعرفية" (PERSSON & BAYAD, 2007, p. 159). هذه المرافقة هي إقامة علاقة دعم بين المدرب و هو شخص مؤهل و ذو خبرة في مجال معين الذي يوافق على العمل مع شخص مؤهل و ذو خبرة في مجال معين الذي يوافق على العمل مع شخص آخر (المتدرب) (JOSEE, 2008, p. 234). من اجل أن يكتسب هذا الأخير خبرة عن بعض دواليب مهنة معينة خلال فترة زمنية محددة من اجل اتخاذ أحسن الاختيارات في وقت قصير (BAYAD & al., 2010, p. 134).

• **مشاتل المؤسسات *les pépinières d'entreprises***

تتم باستقبال و استضافة المقاولين في المراحل الأولى من حياة مؤسستهم (عادة الأربيع سنوات الأولى) بعد إنشائها. بالنسبة لـ (Bruyat, 1992)، المشتلة هي منظمة للتدريب على مهنة المقاول (MASMOUDI, 2007, p. 65) و هذا بتقديم خدمات مادية و غير مادية كمساحات العمل (عقود إيجار لمدة محددة)، خدمات مشتركة التكاليف، مساعدات في مجال التسيير و التكنولوجيا، نسج علاقات في محيط الأعمال أو المحيط العلمي، مكان للتبادل بين المؤسسات و كذا الدعم المعنوي كما يمكن أن تقوم بتجريب التصميمات الخاصة بالأعمال المستقبلية لحاملي المشاريع على مستوى المشتلة، و دراسة و عرض أدوات الترقية للمؤسسة الجديدة.

• **الحاضنات: *incubateur* / *couveuse*** : حاضنات

الأعمال مثلها مثل المشتلات (إلا أن الاختلاف المعترف به بين الجهازين أن المشتلة ترافق المشروع بعد تجسيده بينما الحاضنة فهي تحضن المشروع انطلاقاً من وجود الفكرة الأولية إلى غاية تجسيده و تطويره) ، أقيمت لمواجهة فشل المشروعات الصغيرة خلال سنواتها الأولى حيث تؤكد الدراسات على نتائجها الباهرة لدعم استمرارية المؤسسات فمثلا 90 % من المؤسسات التي أنشئت في إطار الحاضنات في الدول الأوروبية لازالت تنشط لأكثر من ثلاث سنوات (إحصائيات عام 2008) و نسبة 85 % بالنسبة للسنوات الخمس الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية مقابل 50 % من المشروعات الجديدة التي تتوقف خلال العامين الأوليين بالنسبة للمشاريع التي تقام خارج الحاضنات (مزيان، 2018، صفحة 43).

ثانيا: بروز الحاضنات الجامعية كهيكل لدعم ومرافقة المؤسسات المقاولاتية مع أوائل الثمانينيات توجهت الجامعات (خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية) إلى إنشاء حاضنات أعمال جامعية لتحفيز إنشاء الشركات وتقديم الاستشارات والخبرات في إطار الدور المتجدد للجامعة كطرف فاعل في قطاع الحاضنات لغرض تامين نتائج بحوثها العلمية ونقل التكنولوجيا واستغلال فرص الأعمال الممكنة. قبل الخوض في مفهوم الحاضنات الجامعية لابد أولاً أن نتطرق إلى ماهية حاضنات الأعمال عموماً

1. ماهية حاضنات الأعمال:

تعتبر الحاضنات أهم أجهزة الدعم والمرافقة بفضل نجاحها في دعم استمرارية المؤسسات وترقية المقاولاتية عموماً والمؤسسات الناشئة خصوصاً.

1.1 تعريف حاضنات الأعمال: استطاعت حاضنات الأعمال أن تحقق

نتائج باهرة بفضل خصوصيتها كمنظومة تكاملية تتخذ من كل مشروع صغير شكل مولود جديد يحتاج إلى الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل، ويفتقر بذلك إلى حضانة تضمه منذ مولده لتحميه من المخاطر التي تحيط به وتمده بطاقة الاستمرارية، وتدفع به تدريجياً ليكون قوياً قادراً على النمو ومؤهلاً للمستقبل ومزوداً بأسس وآليات النجاح (جواد، 2007، صفحة 116) وهذا بفضل الخدمات التي تقدمها في "إطار متكامل من المكان و التجهيزات والخدمات و التسهيلات، و آليات المساندة و الاستشارة و التنظيم، مخصصة لمساعدة رواد الأعمال في إدارة و تنمية المؤسسات الجديدة، و رعاية و دعم هذه المؤسسات لمدة محدودة (أقل من سنتين في الغالب) بما يخفف عن هؤلاء المنشئين المخاطر المعتادة، و يوفر لهذه

المؤسسات فرص أكبر للنجاح، و ذلك من خلال كيان قانوني مؤسس لهذه الأغراض (بن بوزيان و زياني، 2006) " فالحاضنات تعتبر كـ " مؤسسة صممت خصيصًا لتسريع نمو ونجاح الشركات الريادية من خلال سلسلة من المصادر والخدمات الداعمة التي تتضمن: المساحة الضرورية، التمويل، التدريب، الخدمات العامة وشبكات الاتصال" (MASMOUDI, 2007, p. 72).

2.1 تطور حاضنات الأعمال وأنواعها:

يرجع تاريخ حاضنات الأعمال عموماً إلى سنة 1959 عند إقامة أول مشروع داخل مركز تصنيع بنيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية. هذا المركز كان سابقاً عبارة عن شركة للعائلة (Batavia) التي قررت تحويل المبنى بعد غلق الشركة إلى مركز أعمال بتأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشاريع بالإضافة إلى تقديم النصيح و الاستشارات. هذه الفكرة لاقت نجاحاً كبيراً خاصة أن المبنى يقع في منطقة أعمال حيث أصبح هذا المركز يعرف كحاضنة باسم (Centre Batavia Industrial).

رغم هذا النجاح، إلا أن تكرار هذه التجربة لم ينتشر كثيراً (20 حاضنة فقط) إلا غاية سنة 1984 عندما قامت هيئة المشروعات الصغيرة (SBA) بوضع برنامج تنمية و إقامة الحاضنات (NBIA) مما سمح بظهور أكثر من 550 حاضنة سنة 1997. أما اليوم، تطورت الحاضنات حتى أصبحت كصناعة قائمة حيث هناك حوالي 3500 حاضنة أعمال تعمل في مختلف دول العالم، منها حوالي 1000 حاضنة في الولايات المتحدة الأمريكية، و إنشاء حوالي

1700 في 150 دولة من دول العالم النامي، تملك الصين 465 حاضنة، و كل من كوريا الجنوبية والبرازيل حوالي 200 حاضنة لكل منهما (أيمن علي، 2006، الصفحات 92-94).

فمنذ ظهورها، تطورت أنواع الحاضنات وأنواع الخدمات التي تقدمها حيث يمكن تعداد أشكال مختلفة لها تبعًا لاختلاف معيار التقسيم :

- حسب مجال النشاط : تبعًا لهذا المعيار نجد: حاضنات الأعمال الصناعية، التكنولوجية، الزراعية، البيتروكيميائية، الإعلامية، الشاملة... الخ
- حسب الملكية : تبعًا لهذا المعيار نجد حاضنات المؤسسات الخاصة (غالبًا ما تسعى إلى تحقيق أرباح)، الحاضنات العمومية، حاضنات المؤسسات المختلطة (عامّة و خاصة)، حاضنات المؤسسات الهيئات الكبرى، الحاضنات الأكاديمية و هي المنبثقة عن الجامعات و المعاهد العليا.
- حسب الامتداد الجغرافي: يمكن التمييز بين الحاضنات المحلية أو الإقليمية التي تخدم منطقة جغرافية معينة لاستغلال مواردها و خدمة تنميتها و الحاضنات الدولية التي تعمل على استقطاب رأس المال الأجنبي مع عملية نقل التكنولوجيا من اجل زيادة فرص الجودة و احتمال التصدير.
- الاتجاه الجديد اليوم هو نحو اقامة حاضنات الانترنت و هي حاضنة افتراضية تقدم خدماتها للمقاولين عبر شبكة الانترنت و هي تتعلق خاصة بمشاريع قطاع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال وكذا حاضنات

السماء المفتوحة (أو بلا جدران) و التي تكون مثل الحاضنات التقليدية و لكن إضافة إلى ذلك تقدم خدمات إلى مقاولين غير مقيمين لديها و هذا بهدف زيادة مواردها و مداخيلها.

من جهة أخرى، يمكن أن نلخص خصائص أنواع الحاضنات في الجدول التالي (MESSEGHEM & SAMMUT, 2011, p. 120):

الجدول رقم 1: خصائص مختلف أنواع الحاضنات

النوع	حاضنات التنمية الاقتصادية	الحاضنات الأكاديمية و العلمية	الحاضنات الاجتماعية	حاضنات المؤسسات و الهيئات الكبرى	حاضنات المستثمرين الخواص
الغاية	غير ربحية	غير ربحية	غير ربحية	ربحية	ربحية
النشاط الرئيسي	عامة	التكنولوجيات المتطورة	اجتماعية	التكنولوجيات المتطورة	التكنولوجيات المتطورة
الأهداف	-خلق مناصب عمل -إعادة التحويل و التنشيط -دعم فئات أو صناعات خاصة -تطوير المؤسسات الصغيرة و شبكات الأعمال	-تتمكين الباحثين -تعزيز روح المواطنة -السمعة -الموارد المالية	-خلق مناصب عمل -التنمية الاقتصادية -خلق الثروات الاجتماعية -إدماج الفئات المهمشة في المجتمع	-تعزيز روح المقاولاتية بين العمال -استغلال المواهب -البقطة -الحصول على تكنولوجيا جديدة و أسواق جديدة -الرياح	-الاستفادة من إعادة بيع أسهم محفظة المؤسسة -ما يسمح بتقسيم المخاطر -التعاون بين مؤسسات نفس الحفظة

المؤسسات الناشئة التكنولوجية	مشاريع داخلية و خارجية عادة لها علاقة بنشاط المؤسسة	مشاريع ذات بعد اجتماعي	-مشاريع داخلية خاصة بالمعاهد -مشاريع خارجية	-المؤسسات الصغيرة الحرفية، التجارية أو الخدمية -في حالات خاصة مؤسسات تكنولوجية	المستهدفين
------------------------------	---	------------------------	--	---	------------

المصدر: *ALBERT et al., 2003*

2. ظهور الحاضنات الجامعية ودورها لترقية المقاوالاتية

ظهرت الجامعة كداعم رئيسي للمقاوالاتية ليس فقط من خلال تعليم المقاوالاتية ضمن مناهجها الدراسية و التخصصات التي تقدمها لكن أيضا في مجال المرافقة لانجاح الأنشطة المقاوالاتية كالمساعدة على انجاز مخططات الأعمال، المساعدة على انجاز مختلف الأبحاث والدراسات المتعلقة بانجاز المشروع وكذا عقد اتفاقيات تعاون بين مختلف الأطراف التي من شأنها المساعدة في تجسيد مختلف المشاريع كهيئات التمويل، السلطات المحلية، القطاع الخاص... الخ ثم تطور دور الجامعة الى مرافقة حاملي المشاريع من خلال حاضنات خاصة بها: الحاضنات الجامعية أو الأكاديمية.

يعود ذلك الى تزايد اهتمام الدول بالمقاوالاتية والابداع مع التركيز على الدور الذي يجب أن تؤديه الجامعة وحثها على تسويق المعرفة التي تنتجها من أجل تحسين القدرة التنافسية للبلد بالاعتماد على ما أطلق عليه مفهوم المثلث الذهبي: البحث، الجامعة والمقاوالاتية من أجل الاستغلال الاقتصادي للبحوث العلمية من خلال تطوير دور الجامعة التي عرفت ثلاث مراحل في مجال استغلال دورها في البحث العلمي في إنشاء ودعم المؤسسات المقاوالاتية عموما والناشئة منها خصوصا (استنادا على تطور دور الجامعة الأمريكية

(أساسا) (Abetti, Ben rayana, Dugree, El abassi, & Hassan, 2011, pp. 16–20)

1.2 المرحلة الأولى: مرحلة المرافقة غير الرسمية: في هذه المرحلة التي كانت بعد الحرب العالمية الثانية كان البحث العلمي مفهوم سائد وراسخ في الجامعة التي كانت تهدف إلى زيادة المخزون المعرفي في المجتمع من خلال استغلال المنشورات العلمية والتعليم من أجل نشر هذه المعرفة دون الأخذ بعين الاعتبار إمكانية تحقيق أرباح من خلال استغلال نتائج تطبيقها حيث لم تكن هناك طرق منهجية لنقل العديد من الابتكارات التكنولوجية إلى الصناعات المدنية مثل إنتاج الطاقة الكهربائية من المصادر النووية، والتحكم بالرادار في الحركة الجوية أو حتى الطهي الفوري بواسطة الميكروويف . وبالتالي، كان على العديد من العلماء والمهندسين الذين أرادوا المساهمة في إعادة بناء العالم وتحسين نوعية الحياة أن يصبحوا رواد أعمال وأن ينشئوا شركاتهم الخاصة لتعزيز تطوير تقنياتهم وتسويقها مما دفعهم إلى العمل في تجمعات جغرافية في شكل مراكز امتياز سميت لاحقاً بالحدائق أو الحظائر التكنولوجية. هذه التجمعات اجتذبت العديد من العلماء والمهندسين ورجال الأعمال، ولاحقاً ملائكة الأعمال وشركات رأس مال المخاطرة. حتى ذلك الحين، لم تلعب الجامعات دوراً مهماً في تطوير هذه المجمعات لكنها حافظت على علاقات وثيقة مع خريجيهما. أنشأت بعض الجامعات مكاتب اتصال صناعية من أجل تسويق ملكيتها الفكرية والحصول على منح بحثية من خلال الصناعات والمنح الدراسية وما إلى ذلك.

2.2 المرحلة الثانية: مرحلة استحداث الحاضنات الجامعية: مع أوائل الثمانينات تغيرت طبيعة العلاقات غير الرسمية بين الجامعات والمقاولين والسلطات العمومية والمحلية لاسيما في ظل ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض أداء ومردودية الشركات الرائدة آنذاك على حساب المنافسة العالمية واليابانية بشكل خاص على غرار شركات (IBM, General Motors, Kodak) التي أجبرت على تسريح عمالها الأمر الذي فتح المجال لإنشاء مؤسسات مصغرة لخلق مناصب عمل لكنها لم تستطع الصمود بسبب نقص المعرفة وضعف أدائها الإداري وغياب دعم مالي لها. هذه الوضعية دفعت بالمسؤولين اللجوء إلى الجامعات "المصدر التقليدي والأساسي للابداع والتجديد والتطور" من أجل المساعدة وإيجاد حلول لإنشاء مؤسسات جديدة ذات قيمة مضافة عالية قادرة على خلق مناصب عمل دائمة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والتصدير... الخ. لتحقيق هذه الأهداف اعتمدت هذه الجامعات على آلية جديدة وهي إنشاء حاضنات أعمال جامعية لتحفيز إنشاء الشركات وضمان نجاحها وتطويرها بداية من مراحلها الأولى وحتى إلى بعد نضجها حتى تبقى تستفيد من الاستشارات والخبرات التي توفرها الجامعة مع توظيف مستمر لطلابها وخريجياتها مستفيدة من مساهمات مالية معتبرة من طرف السلطات المحلية.

3.2 المرحلة الثالثة: مرحلة التوجه نحو استحداث مؤسسات افراق جامعية: في هذه المرحلة زادت مساهمة الجامعات في تطوير الحاضنات والحظائر التكنولوجية وبدأت تبحث عن تحقيق عوائد وأرباح من خلالها وهذا عن طريق تقديم حزمة خدمات بأسعار مرتفعة وأخرى مجانية، ترخيص

الاستخدام التجاري لبراءات الاختراع والملكية الفكرية يكون بمقابل كونها تبقى تحت ملكية الجامعة وكذا المشاركة في رأس مال الشركات المحتضنة. في هذا الإطار لدى الجامعات اختيارين إما تحويل التكنولوجيا إلى شركات قائمة (المنح والتراخيص) أو المساهمة في استحداث شركات جديدة "شركات الافراق الجامعية". يبدو أن هذا الاختيار الثاني هو الأكثر تناسبا عند استحداث تقنيات فتيحة ليست ناضجة من وجهة نظر القطاع الخاص والصناعي عموما وهو ما فتح المجال لاستحداث حاضنات جامعية متخصصة تسمح بتوفير شبكة علاقات تسهل الحصول على التمويل وكذا الخبرة التي تقدمها وتعزز مصداقيتها بالإضافة إلى خلق وعي أكبر بين الباحثين لغرض الاستغلال التجاري لأعمالهم وتعزيز الصلة بين البحث والابتكار والمقاولانية.

ظهور هذه الأنشطة الجديدة هو ما سمح بظهور ما يطلق عليه اسم المقاولانية العلمية أو المقاولانية الأكاديمية أو ريادة الأعمال الأكاديمية. حيث أصبحت عملية موائمة البحث العلمي بالثقافة المقاولانية محركا للتنمية الاقتصادية (Gudrun, 2008).

ثالثا: الحاضنات الجامعية في الجزائر: الأمل الجديد لترقية المقاولانية والمؤسسات الناشئة

تعتبر المقاولانية والمؤسسات الناشئة خصوصا الاتجاه الجديد لدعم التنمية الاقتصادية في الجزائر. فبعد أن كانت السلطات العمومية هي المقاول الرئيسي و الفاعل المسيطر على النشاط الاقتصادي، تخلت الدولة عن هذا الدور شيئا

فشيئا و اهتمت بكونها عامل مرافق و منظم من خلال مختلف الاجهزة والهياكل التي تم استحداثها.

1. جهود الجزائر لدعم ومرافقة المقاوالاتية

ظهرت المقاوالاتية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية من النظام الاقتصادي الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة و التي عرفت إصلاح الإطار التنظيمي و التشريعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعتبر واجهة النشاط المقاوالاتي في الجزائر مثل غيرها من الدول من خلال مختلف برامج دعم و مرافقة إنشاء المؤسسات منذ سنوات التسعينات وكانت أكثر الأجهزة تركيزا عليها هي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالاتية (ANADE) التي كانت تعرف سابقا بـ (ANSEJ)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM والصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC . مؤخرا، أصبح مفهوم الشركات الناشئة من بين المفاهيم الأكثر تداولاً في الجزائر والنموذج الاقتصادي الجديد الذي ينتظر منه دفع عجلة التنمية وتحقيق أهداف التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

1.1 خصائص أجهزة دعم ومرافقة المقاوالاتية في الجزائر: إن

تحليل واقع المقاوالاتية في الجزائر و أجهزة الدعم و المرافقة التي هيأتها الدولة لترقية و تطوير مشاريع ريادة الأعمال يظهر مجموعة من الخصائص التي تميز هذه الأجهزة و العراقيل التي مازالت تعيق الديناميكية المقاوالاتية في الجزائر مما يفتح المجال أمام اتجاهات جديدة لتوجيه الجهود إليها من اجل ترقية هذا القطاع الذي يتوقع منه الكثير في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للبلد. فرغم اعتبارها كجزء أساسي من النظام البيئي للأعمال وتعددتها إلا أن نتائجها

تبقى ضعيفة لارتكازها على منح مساعدات مالية وامتيازات جبائية وإهمالها لنشاطات الدعم والمرافقة كالتكوين والمتابعة الحقيقية للمشروع قبل وبعد الإنشاء، وهو ما أدى إلى ضعف هذه الأجهزة في تحديد الاحتياجات الحقيقية للمقاولين، وبالتالي مساعدتهم على إنجاح أنشطتهم لاسيما أن أغليتها كانت تستهدف فئة البطالين الذين في الغالب هم بعيدون عن كونهم رائدي أعمال لشركات ناشئة.

1.1.1 حداثة نسبية للقطاع: أغلبية هذه الأجهزة جديدة نسبيا

استحدثت أواخر التسعينات في إطار الإصلاحات الاقتصادية فما زالت تشتكي من غياب الخبرة و الإطارات المؤهلة التي يمكن أن تؤدي دورها على أكمل وجه.

2.1.1 ضبابية الأهداف الأساسية لهيئات الدعم والمرافقة: كون أغلبية هذه

الأجهزة استحدثت لامتناس البطالة عن طريق إنشاء المؤسسات و ليس لدعم المقاولاتية في حد ذاتها و بالتالي فان منطق عمل هذه الهيئات غير واضح بدقة فمن جهة تريد امتصاص البطالة و بالتالي تستهدف فئة البطالين فقط و من جهة أخرى تدعم إنشاء المؤسسات. لكن، في الواقع ليس كل بطل حامل مشروع و ليس كل حامل مشروع يمكن أن يصبح مقاولا ناجحا من جهة، و من جهة أخرى، دعم المقاولاتية يجب أن يتجاوز حالة المقاول (بطل) من اجل الاستفادة من الدعم و إنما يجب أن يركز على خصائصه (دوافعه و صفاته الشخصية و مهاراته) و كذا على خصائص المشروع (إمكانية نجاحه و نموه). هذا الوضع أدى إلى تداخل بين هدف الأجهزة و

طريقة عملها وكذا ضعف النتائج التي تحقّقها مقارنة بالإمكانيات التي منحت لها. لحسن الحظ، بدأت السلطات العمومية استدراك هذا الأمر لاسيما عندما تم تحويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) إلى الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاوالتية (ANADE) وتم اسقاط شرط البطالة.

3.1.1 التداخل بين أجهزة الدعم: رغم تعددها، إلا أن أغلبية هذه الأجهزة

تتبع نفس ميكانيزم العمل خاصة منذ سنة 2011 حيث تختلف فقط في قيمة القرض وكذا الشرائح العمرية المستهدفة. هذا التشابه بين الأجهزة كثيرا ما يؤدي إلى تداخل بين برامجها مع انعدام التنسيق فيما بينها مما يؤدي إلى تضييع الجهود والإمكانيات التي كان يمكن استغلالها لفائدة شرائح أخرى من المستفيدين و قطاعات نشاطات أخرى أكثر ربحية و خلقا للثروة.

4.1.1 إتباع المقاربة السياسية و الاجتماعية: مختلف برامج هذه الأجهزة

تستجيب دائما لانشغالات سياسية و اجتماعية على حساب المقاربة الاقتصادية التي من شأنها خلق مشاريع مستدامة، إبداعية و ذات مردودية.

5.1.1 الأثر السلبي لهذه المقاربة على سلوك المقاولين: فالمستفيدين من

هذه الأجهزة هم في الغالب بعيدون عن كونهم أعوان محركين للاقتصاد الوطني (كون أكثرتهم بطالين) فأغلب هؤلاء يتطلعون إلى الاستفادة من الدعم دون الاهتمام بالزامية تسديد القروض و بالتالي يعملون دون مخاطرة، دون مسؤولية، دون تقديم جهود للتميز عن منافسيهم.

و الأخطر، غياب رؤية إستراتيجية للمشروع و روح الابتكار و الإبداع.

6.1.1 الأثر السلبي لهذه المقاربة على طبيعة المشاريع المجسدة: التي في

الغالب هي مؤسسات مصغرة تنشط في قطاع الخدمات و الحرف بينما لا تحظى القطاعات الأخرى الابتكارية و الإنتاجية كالصناعة و السياحة و الفلاحة (العصرية) باهتمام كبير من هذه الأجهزة.

7.1.1 التركيز على المساعدات المالية: مع إهمال عدة جوانب أساسية

أخرى كالتكوين والمرافقة. من جهة أخرى هذا الدعم المالي يقدم وفق شروط لا تستجيب للقواعد الاقتصادية مما يفسر الوضعية الحالية التي يواجهها المقاولون المستفيدون من هذه الأجهزة فالأغلبية لم تتمكن من تسديد القرض و تطالب بمسح الديون بدل البحث عن أسباب هذا الفشل و سبل الحصول على مرافقة من خبراء لتصحيح مسارهم و هو موقف يتنافى مع منطق الأعمال و روح المقاولاتية.

8.1.1 ضعف مراقبة و متابعة تجسيد المشاريع على ارض الواقع : حيث

لا يوجد أي دراسة تقييمية تظهر الأثر الحقيقي لبرامج هذه الأجهزة بمقارنة التكاليف التي تستهلكها مع النتائج التي تحققتها. في حين يؤكد الخبراء أن هناك اختلال بين قيمة الأموال المستثمرة و طبيعة المشاريع المنشأة (خاصة فيما يخص قطاع النشاط و درجة الإبداع) و كذا عدد مناصب العمل المستحدثة (التي تبقى في حدود 3 عمال لكل مؤسسة).

2.1 واقع حاضنات الأعمال في الجزائر: قطاع الحاضنات في الجزائر ظهر عام 2003 وفقاً للمرسوم التنفيذي رقم 78 - 03 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق 25 فيفري 2003 تحت تسمية المشتلات (رغم الفرق الجوهرية بينهما فيما يتعلق خاصة بتوقيت تقديم الدعم والمرافقة) وهي تابعة لوزارة الصناعة والمناجم واعتبرت الحاضنة كشكل من أشكال المشتلات المهمة بقطاع الخدمات إلى جانب ورشات الربط المهمة بالصناعات الصغيرة والحرف وكذا نزل المؤسسات المهمة بالمشاريع البحثية. حالياً، تتواجد مشاتل المؤسسات في 13 ولاية (أدرار، أم البواقي، باتنة، بسكرة، سيدي بلعباس، عنابة، ورقلة، وهران، البيض، برج بوعرييج، خنشلة، ميله وغرداية) (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2020، صفحة 9).

لاحقاً، ظهرت الحظائر التكنولوجية بالأخص حظيرة سيدي عبد الله التي أنشأت عام 2010، فرع ورقلة (2012) ووهران (2013) والتي كانت تحت وصاية وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة .

هذا إضافة إلى بعض المبادرات الخاصة والمختلطة على غرار حاضنة شركة (Ooredoo في سنة 2014) من خلال برنامجها tStart وحاضنة شركة (Djezzy في سنة 2017) والتي أقيمت بالشراكة مع المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بالحراش؛ وأخرى بدأت بالبروز على غرار Alinov ، Sylabs ، Consulting ، و Incubme ، و Capcowork

في حين، مفهوم الحاضنات الجامعية لم يترسخ الا مؤخرا سنة 2019 مع أول حاضنة جامعية بالجزائر وهي حاضنة الاعمال لجامعة المسيلة لتم لاحقا العمل على تعميم التجربة على عدة جامعات أخرى.

الملاحظ أن حاضنات الأعمال في الجزائر تعاني عدة نقائص لعل أبرزها اللبس الذي كان في تسميتها حيث كانت تستعمل عبارة المشاتل (رغم وجود اختلاف جوهرى بين المفهومين فالحاضنات تحتضن المشروع منذ بداية وجود الفكرة في حين أن المشتلة ترافق المشروع بعد تجسيده) وكذا محدوديتها من حيث العدد والقطاعات المستهدفة بالإضافة إلى ضعف المرافقة والخدمات التي تقدمها و عدم مطابقتها لنماذج الأعمال المعمول بها في العالم (بوالشعور، 2017، صفحة 429). في ظل "سيطرة فكرة الخدمة العمومية على نشاطاتها وتعدد الأجهزة التي تملك الوصاية عليها كوزارة الصناعة ووزارة البريد والمواصلات ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة... مما جعل السلطات العمومية تعاود تنظيم الحاضنات عن طريق رؤية جديدة" (لمين و حساين، 2020، صفحة 17) .

من أجل تغطية هذه النقائص تم إصدار عدة قرارات على غرار تحويل وصاية الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة حيث أقرت الوزارة المنتدبة للحاضنات عدة اجراءات من أجل ازالة اللبس على تعريف الحاضنات وتحديد دورها وتداخلها مع مفهوم المشتلات من خلال التعريف القانوني للحاضنات ودعم هيكلها الذي جاء في مواد المرسوم التنفيذي الجديد رقم 254/20 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 بالاضافة الى استحداث لجنة لمنح علامة

(وسم) "حاضنات الأعمال" لكل هيكل قانوني يطلبها بصفته مختص في احتضان الشركات الناشئة والمشاريع الابتكارية تحوّل له الحصول على مساعدات ومرافقة الدولة. ويعرّف المشرع الجزائري حاضنات الأعمال بأنها "تنظيم يحتضن الشركات الجديدة من خلال توفير إطار قانوني واقتصادي مرن لنموها"، كما تعرّف بأنها "مجموعة برامج تعدّها الحكومة تتضمن تكويناً أو خدمات أخرى تهدف لمساعدة الشركات الصغيرة الموجودة في الحاضنة لتحصل على فرصة أفضل للبقاء على قيد الحياة في بدايتها" (الجريدة الرسمية، 2020، الصفحات 11-13).

هكذا، بموجب الأحكام الجديدة التي تنظم حاضنات الأعمال يمكن تقسيمها إلى ثلاث أنواع تتمثل في:

- الحاضنات الجامعية التي تهتم باحتضان الأفكار ومشاريع البحث من خلال مراكز البحث والمخابر الجامعية؛
- الحاضنات التكنولوجية التي تتكفل باحتضان المشاريع ذات الطابع التكنولوجي؛
- الحاضنات الصناعية التي كانت تحت مستوى اسم المشاتل حيث تتكفل باحتضان مشاريع المؤسسات ذات الطابع الصناعي والإنتاجي من أجل تسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قد تكون هذه الحاضنات عمومية أو خاصة أو بالشراكة بين القطاعين حيث تضمنت من بين شروط منح علامة حاضنة الأعمال أن تتوفر على قائمة من المعدات المنقولة التي توضع تحت تصرف الشركات الناشئة؛ تقديم برامج تكوين وتأطير بالإضافة إلى خدمات النصح والارشاد؛ والتركيز على

الكفاءات العلمية والخبرانية للفريق المكون للحاضنة وهذا حتى تستطيع تقديم
مجمال الخدمات التالية:

- توطين المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها وتزويدها بمساحات عمل تتوافق وطبيعة نشاطها؛
- مرافقة حاملي المشاريع أثناء اجراءات إنشاء مؤسساتهم ومنحهم كل أشكال الخدمات والاستشارات؛
- مساعدة الشركات الناشئة في انجاز مخطط الأعمال والمخطط التمويلي ومختلف دراسات السوق؛
- توفير تكوين نوعي لاسيما في مجال ادارة الاعمال، المحاسبة والاستشارات القانونية؛
- توفير الخدمات اللوجستية كعتاد الاعلام الالي، قاعات الاجتماع، الانترنت والخدمات المكتبية؛
- مرافقة الشركات الناشئة لايجاد المصادر التمويلية والتوسع في الأسواق. بالمقابل، تستفيد حاضنات الأعمال من تدابير المساعدة والدعم الذي توفره الدولة وهذا في اطار تحسين وترقية بيئة المؤسسات الناشئة والابتكار.

2. الحاضنات الجامعية في الجزائر: المنفذ الجديد لترقية المقاولاتية

والمؤسسات الناشئة:

تشير مختلف الدراسات أن الأنشطة المقاولاتية في الجزائر هي في الأغلب نشاطات تقليدية تفتقر إلى عنصر الابتكار والإبداع، ويعود ذلك إلى عدة عوامل من بينها ضعف الإستراتيجية الوطنية لثمين البحوث العلمية وتسويقها وهذا لانخفاض مستويات الإنفاق على نشاطات البحث والتطوير من جهة

وهشاشة البنية التحتية التي تسمح بتثمينها وتسويقها من جهة أخرى هذا إضافة إلى ضعف دور الجامعة التي مازالت تركز على التعليم أكثر بكثير منه من عملية البحث العلمي وافتقارها لأجهزة وهيئات تابعة لها تهتم بتسويق نتائج البحوث والتنسيق مع مختلف الأطراف الفاعلين كالقطاع الاقتصادي وهيئات التمويل. فرغم أن الحاضنات الجامعية قد ظهرت منذ أوائل الثمانينات إلا أنه في الجزائر لم تظهر إلا سنة 2019 بجامعة المسيلة وتم توسيع التجربة منذ عام 2020 كجزء من سياسة ترقية المؤسسات الناشئة من جهة ولتطوير قطاع حاضنات الأعمال عموما من جهة أخرى.

1.2 تعريف حاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر: تعتبر حاضنات الأعمال الجامعية تجربة حديثة جدا وتعرف بأنها هيكل للمصالح المشتركة للبحث العلمي (الجريدة الرسمية، 2020، الصفحات 23-26) والتي تعرف الحاضنات الجامعية " كهيكل استقبال ومساندة مشروع ابتكاري ذي صلة مباشرة بالبحث، تساعد صاحب المشروع على تحقيق فكرته و إثبات إمكانية تطبيقها في المدى البعيد وتقديم الدعم لأصحاب المشاريع في مجال التكوين والاستشارة والتمويل مع مرافقتهم إلى غاية إنشاء المؤسسة" (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2020، صفحة 8).

2.2 مهام الحاضنات الجامعية في الجزائر: عموما، من المفروض أن تقدم حاضنات الأعمال الجامعية مجمل الخدمات التقليدية التي تقدمها حاضنات الأعمال الأخرى بالإضافة الى مايلي:

- الدعم في صياغة نموذج العمل واعداد مخطط الأعمال.
- توفير مساحات العمل وخدمات السكرتارية والخدمات اللوجيستية.

- مرافقة حاملي المشاريع من أجل انماجهم في بيئة الأعمال.
- توجيه حاملي المشاريع الى هيئات التمويل المناسبة.
- مرافقة حاملي المشاريع لتسجيل براءات الاختراع.
- مرافقة حاملي المشاريع للحصول على علامة (وسم) مشروع مبتكر أو مؤسسة ناشئة.

3.2 أهمية الحاضنات الجامعية في الجزائر وآفاق تطويرها: إن الغاية الأساسية من توجه الجزائر نحو تعميم انشاء الحاضنات الجامعية هو دعم ومرافقة المقاولاتية وبالأخص المؤسسات الناشئة القائمة على الابداع والابتكار وباعتبار الجامعة مصدرا رئيسيا ومستمرا للابداع والابتكار بفضل البحوث العلمية تم التوجه اليها من خلال استحداث حاضنات الأعمال الجامعية بهدف تعزيز عملية تثمين البحوث العلمية والتي يقصد بها كل تحويل للمعرفة الأساسية إلى منتجات جديدة وخدمات في السوق والتي يمكن تحقيقها عن طريق مختلف صيغ الشراكة بين القطاع العام والخاص أو مبادرات من الباحثين بأنفسهم (Laperche & Uzunidis, 2011, p. 111) . وهذا من أجل أن يكون للبحث العلمي تأثير اقتصادي واجتماعي لاسيما من خلال استحداث مؤسسات ناشئة. في هذا السياق، من خلال الحاضنات الجامعية يمكن تحقيق الأهداف التالية:

- سهولة التواصل مع الباحثين وحاملي الأفكار الابداعية؛
- ربط البحوث العلمية التي ستكون أفكار ابداعية للمشاريع باحتياجات المحيط الاقتصادي والاجتماعي؛
- تثمين معارف وامكانية تسويقها؛

- تـثـمـين مـهـارات الجـامـعة ورأسـمـالها البـشـري في مرافـقة المـقـاولاتـية والمؤسـسات النـاشـئة تـحـديداً؛
- المـسـاهـمة في تـفـعـيل الشـراكـات بـين الجـامـعة ومـخـتـلف الشـركاء الاجـتمـاعـيين والاقتـصـاديين؛

يـقـى أن تـجـرـبة حـاضـنات الأعمـال الجـامـعيـة في الجـزائر مـازالت مـبـكـرة جـدا ولايـمـكـن تـقـيـمها مـع غـيـاب مـعـطـيات لعمـل هـذه الحـاضـنات فـحـالـيا، تـتـواجـد 8 حـاضـنات جـامـعيـة مـفـعـلة في كل مـن جـامـعة المـسـيلة، البـليـدة 1 ، قـالـمة، الوادي، ، عـنـابـة، ورـقـلة، بومرداس، المـدرسة الوطـنية المتعددة التـقـنيـات بقـسنـطينـة؛ إضـافـة إلى 36 أـخـرى قـيد الإنشـاء مـن أـجـل تـعـمـيمها عـلى اـغـلب جـامـعات الوطن. هـذا إضـافـة إلى تـجـسـيد بـعض الحـاضـنات في مـراكـز البـحث مـثل مـركـز تـنـمـية التـكـنـولـوجـيات المـتـقـدـمة (CDTA) وحـاضـنة الوكـالة الوطـنية لتـثـمـين البـحث والتـنـمـية التـكـنـولـوجـية (Anvredet). وتـعـتـبر حـاضـنة المـسـيلة اول حـاضـنة جـامـعيـة في الجـزائر وأكـثـرها نـشاطا نظرا لـحـجم البـرامـج التـكوـينيـة المـقـدـمة، عـدد المـشـارـيع المـحتـضـنة (أكـثـر مـن 52 مـشـروع) وكذا عـدد عـلامـات "مـشـروع مـبـتـكـر" المـحـصـل عـليـها والـتي واصل عـددها إلى 20 وسم (Label) خـلال السـداسـي الأول مـن عام 2021 بإضـافـة إلى إبداعها 36 مـلفـا لتـسـجـيل بـراءات الـاخـتـراع عـلى مـستوى (INAPI) تـحـصـلت مـنـها عـلى 2 مـنـها والبـقية مـازالت في مـراحـل الفـحص والدراسة (المـوقـع الرـسـمي لحـاضـنة الأعمـال لـجـامـعة المـسـيلة).

خاتمة

في الأخير، أردنا من خلال هذا العمل التطرق إلى أحد أهم هيئات دعم ومرافقة المقاولاتية التي تشكّل أحد أهم عوامل نجاحها أيضا وهي حاضنات الأعمال وقد سلطنا الضوء على الحاضنات الجامعية مع الإشارة إلى واقع الحال في الجزائر كونها تعتبر التوجه الجديد للسياسة الإقتصادية الوطنية من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر الحاضنات الجامعية الأكثر تخصصا باستحداث المؤسسات الناشئة. هذه الأخيرة يراد بها أن تكون قاطرة التنمية الاقتصادية في الجزائر.

من خلال استعراض محاور البحث، يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة وكذا التوصيات التي يمكن الأخذ بها لغرض ترقية الحاضنات الجامعية لدعم وتنمية المقاولاتية والمؤسسات الناشئة بالجزائر كما يلي.

• النتائج:

- تعتبر المقاولاتية بمختلف أشكالها كمؤسسات مصغرة، ناشئة، المناولة من الباطن... الخ كمحرك للتنمية الاقتصادية بفضل كونها مصدرا أساسيا لامتناع البطالة و خلق مناصب عمل جديدة و خلق القيمة المضافة و الثروة... الخ.؛

- مفهوم المقاولاتية هو المفهوم الأشمل فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة ما هي إلا أشكال من أشكال المقاولاتية؛
- نجاح المقاولاتية وتحقيق أهميتها لا يكون إلا في ظل بيئة ومناخ أعمال مشجع ومساعد على تحرير المبادرات المقاولاتية وإنجاحها فمن النادر أن يقوم المقاول بإنشاء مؤسسته دون الحصول على أي شكل من أشكال الدعم و المرافقة؛
- لهذا، غالبا ما يتم تقديم مجال الدعم والمرافقة باعتباره واحدا من عوامل نجاح إنشاء، متابعة و تطوير المؤسسات؛
- تعتبر الحاضنات أهم أجهزة الدعم والمرافقة بفضل نجاحها في دعم استمرارية المؤسسات وترقية المقاولاتية عموما والمؤسسات الناشئة خصوصا؛
- تنوعت حاضنات الأعمال الى حاضنات جامعية (أكاديمية) بفضل تطور دور الجامعة في مرافقة حاملي المشاريع باعتبارها منصة للبحث والتطوير والابتكار وموردا للأفكار الإبداعية والمشاريع المقاولاتية وكذا توفير إطارات تكوينية في مختلف المجالات يسهل عليها وظيفتها في الدعم والمرافقة حيث تعتبر الحاضنات الجامعية همزة وصل بين القطاع الاقتصادي والبحث العلمي؛
- رغم انتشار الحاضنات الجامعية منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي إلا أنه في الجزائر لم تستحدث إلا سنة 2019 مع أول حاضنة جامعية بالجزائر وهي حاضنة الاعمال لجامعة المسيلة لتم لاحقا العمل على تعميم التجربة على عدة جامعات أخرى.

وعليه، تبقى تجربة حاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر مبكرة جدا ولا يمكن تقييمها مع غياب معطيات لعمل هذه الحاضنات. من أجل ذلك نحاول طرح مجموعة من التوصيات التي من شأنها تطوير هذا القطاع المهم في النظام البيئي للأعمال عموما والمقاولاتية والمؤسسات الناشئة خصوصا.

● التوصيات:

- ضرورة تعزيز دور الجامعة في تطوير المقاولاتية والمؤسسات الناشئة من خلال تعزيز البحث العلمي.
- عصرنة أجهزة الدعم والمرافقة بما فيها الحاضنات الجامعية وتوجيهها نحو التخصص حسب القطاعات الاقتصادية وفئات المقاولين، الخدمات المقدمة، وشروطها وهذا من أجل أداء أفضل ومرافقة أشمل واعطاء مزيد من الاختيارات لكافة حاملي الأفكار والمشاريع.
- العمل على توكيد وتفعيل الشراكات والعلاقات بين مختلف الفاعلين من الجامعة، الحاضنات الجامعية وباقي هيئات الدعم الأخرى، مختلف المؤسسات التمويلية وكذا الهيئات المعنية بتممين البحوث، المؤسسات العمومية والقطاع الخاص من أجل تعزيز فرص ظهور الأفكار الإبداعية وإنجاح عملية تميمها في شكل مؤسسات ناشئة.
- تعميم الحاضنات الجامعية في جميع جامعات الوطن؛
- الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال الحاضنات الجامعية.

المراجع:

Asli Amina, & Elmanzani Noureddine. (2015). le rôle de l'éducation à l'entrepreneuriat dans le développement de la culture entrepreneuriale des étudiants universitaires: proposition d'un modèle théorique. *revue de l'entrepreneuriat et de l'innovation* .

BAYAD Mohamed, & al. (2010). Entrepreneuriat et TPE : la problématique de l'accompagnement. *revue de Management et Avenir* (40), 116-140.

CUZIN Romaric & FAYOLLE Alain. (2006, Mars). Quel appui à la création d'entreprises ? *l'Expansion Management Review* , 91.

Dahmani Jalel Eddine & Miloudi Mohamed Karim (2020). la gouvernance comme mécanisme pou soutenir la croissance des start-ups, cas des startups en algérie. (é. d. commerciales, Éd.) *revue des sciences commerciales* , 19 (2), 113.

FAYOLLE Alain & FILION Jean Louis. (2006). *devenir entrepreneur : des enjeux aux outils*. Paris, France: Pearson Education.

guide de l'association de jeune pousse. (2015). *start it up, guide à la création d'une entreprise*. paris: association de jeunes pousse dASSAS.

JOSEE St-Pierre. (2008). La gestion des risques : une pratique de gestion de plus en plus nécessaire pour protéger sa compétitivité. Dans SCHMITT Christophe, *regards sur l'évolution des pratiques entrepreneuriales* (p. 234). Québec: édition Presses de l'Université de Québec.

MASMOUDI Mohamed Raef. (2007). *Etude exploratoire des processus et des modèles d'incubation en entrepreneuriat : Cas des pépinières tunisiennes*. Toulan, Thèse de Doctorat en Sciences de Gestion: Université du Sud Toulan-Var.

MESSEGHEM Karim& SAMMUT Sylvie (2011). *l'entrepreneuriat*. Cormelles-le-Royal: édition EMS.

PERSSON Sybil & BAYAD, M. (2007). L'accompagnement des porteurs de projets par le coaching entrepreneurial. *Revue internationale de Psychosociologie* , XIII (31), 147-168.

Tounes Azzedine, (2003). l'intention entrepreneurial : Une recherche comparative entre des étudiants suivant des formations en entrepreneuriat (bac+5) et des étudiants en DESS. *thèse de doctorat en sciences de gestion* . université de Rouen, France.

الباجوري خالد عبد الوهاب. (2017). *ريادة الأعمال مفتاح التنمية الاقتصادية في العالم العربي*. مصر: اتحاد الغرف العربية.

الجريدة الرسمية. (2020). المرسوم التنفيذي رقم 20/254 والمتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامات مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنات الاعمال وتحديد مهامها وتشكيلاتها. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*. (55)

الجريدة الرسمية. (نوفمبر, 2020). المرسوم الوزاري المؤرخ في 20 صفر 1442 الموافق 8 أكتوبر 2020 المتضمن إنشاء المصالح المشتركة للبحث. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية* (66).

الحسيني فلاح حسن. (2006). *إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل استراتيجي للمنافسة و التميز*. عمان: دار الشروق.

الموقع الرسمي لحاضنة الأعمال لجامعة المسيلة (s.d.). Consulté le 23, جويلية 2021, sur <https://www.univ-msila.dz/bicu/?fbclid=IwAR2pgDU6GPptq9BDpnc-RB8dYcd739DyktvBUzQOrzOSNG3s2xGeAMAFv-A>

بن فاضل وسيلة & طافر زهير. (2020). تداعيات ازمة كوفيد 19 على السوق التمويلي لقطاع المؤسسات الناشئة). ا. ا. ا. *مجلة اقتصاد المال والاعمال*. 200, (3), 4,

بوالشعور شريفة. (2017). دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startups-دراسة حالة الجزائر. *مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع* (العدد 2), p. 420:ص

عبد الحميد لمين، و سامية حساين. (2020). تدابير دعم المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر_ قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20_254. (جامعة منتوري قسنطينة، المحرر) *مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال*، 5 (2).

عمر أيمن علي. (2006). *ادارة المشروعات الصغيرة: مدخل بيئي مقارنة*. القاهرة: دار نشر الثقافة.

محمد بن بوزيان، و الطاهر زياني. (17-18 افريل, 2006). دور تكنولوجيا الحاضنات في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. *متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*. الشلف: جامعة حسبية بن بو علي.

مزيان امينة. (2018). *اجهزة دعم ومراقبة المؤسسات*. جامعة امحمد بوقرة بومرداس.

نبيل جواد. (2007). *إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة*. بيروت: دار مجد الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2020). *مقدمة في مسار انشاء المؤسسة*. دليل المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الجزائر.

